

المقاومة تدكّ مستوطنات الاحتلال بالصواريخ وارتفاع وتيرة العمليات في الضفة الغربية

إشارة إلى إطلاق الصواريخ باتجاه المستوطنات الصهيونية التي أوقعت في يوم واحد قتيلين ونحو عشرة جرحى بحسب اعتراف سلطات الاحتلال. كما أصاب صاروخ «قسام» بشكل مباشر، مبنى مجاوراً لمنزل رئيس بلدية (سديروت).

تهدئة مشروطة

كافة أجنحة المقاومة الفلسطينية العاملة على الساحة في قطاع غزة، بما فيها الفصائل السياسية الخمسة وأذرعها العسكرية ومجموعاتها المقاتلة، أعلنت عن الاتفاق على البدء بتهدئة شاملة اعتباراً من الساعة السادسة من صباح الأحد (٢٦/١١/٢٠٠٦)، وذلك لهيئة الكرة في الملعب الصهيوني، على أن تكون تهدئة متبادلة يلتزم فيها جيش الاحتلال بوقف كافة أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، ليل السبت (١١/٢٥) مع قادة وممثلي كافة أجنحة المقاومة الفلسطينية، من خارج الفصائل السياسية الخمسة التي وافقت هي الأخرى على التهدئة.



عشرة ملايين دولار.

وأوردت صحيفة «معاريف» العبرية، أن «مرحلة الأوهام انتهت»، لافتة الانتباه إلى أن الإنهاك بدأ واضحاً جداً في المداورات الأمنية الصهيونية. وأشارت الصحيفة إلى أن محافل في جهاز الأمن الصهيوني باتت تعترف بالفهم الملائم بأنه «ليس لدينا حل لمشكلة الصواريخ، وأن سكان سديروت والنقب الغربي مطالبون بالتسليم بالوضع». وبينت الصحيفة أن المحاولات الصهيونية للرد على صواريخ المقاومة من خلال الاغتيالات والقصف الجوي والتي ازدادت وتيرتها خمسة أضعاف في النصف الأول من العام ٢٠٠٦، بالمقارنة مع السنوات السابقة؛ لم تنجح في وقف الصواريخ. ونقلت الصحيفة العبرية عن وزير الحرب الصهيوني عمير بيرتس، أنه قال لجنرالاته «عرضوا عليّ أفكاراً إبداعية، أعطوني فكرة جديدة». وورد أيضاً أن بيرتس خاطب جنرالاته قائلاً «فكروا في شيء لم نجربّه بعد»، فيما علقت «معاريف» على ذلك بالاستنتاج أن كل ما أنتجه الجيش الصهيوني أخفق في تحقيق الأهداف المرجوة منه، في ضوء «الترك المخجل لسكان (سديروت)، والمعاناة التي يعيشها أيضاً باقي سكان النقب الغربي».

العدو يستنجد بعباس

وبعد أن أخفق جيشه عسكرياً في الحد منها، استنجد الكيان الصهيوني برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية، والتي أصبحت تسقط فيها بشكل يومي وكثيف وأكثر دقة، لا سيما وأنها تُطلق رداً على مجازر الاحتلال في قطاع غزة. فقد اتصل وزير الحرب الصهيوني عمير بيرتس هاتفياً برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وأبلغه بمدى الخطورة التي ينظر بها الكيان إلى استمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية. وحث بيرتس رئيس السلطة الفلسطينية على «ممارسة صلاحياته الرئاسية لوضع حد لهذا القصف»، وضبط ما سماه «الفلتان الأمني» في قطاع غزة، في

لم تتوقف فصائل المقاومة الفلسطينية عن ذلك المستوطنات الصهيونية بشكل يومي بالصواريخ، حيث تمكنت من قصف العديد من المستعمرات والقواعد العسكرية الصهيونية بأكثر من تسعة وسبعين صاروخاً، أثارت الذعر في صفوف المستوطنين. فقد تم قصف مدينة عسقلان المحتلة عام ١٩٤٨ ومستوطنات (سديروت) و(بئيري) و(مجبم) و(كفارمبون) و(نيريم) و(مفتاحيم) و(ياد مردخاي) و(زكيم) و(نير أسحق)، ومواقع عسكرية في (كيسوفيم) ومعبّر أبوسالم وأبو مطيق وشرق حجر الديك بدفعات من الصواريخ المطوّرة. وبذلك يصل عدد الصواريخ الفلسطينية التي أطلقها المجاهدون الفلسطينيون من قطاع غزة إلى ٩٥٩ صاروخاً منذ بداية ٢٠٠٦ وحتى السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر الماضي.

الجنرالات يعلنون الفشل

في ظل هذا القصف المكثف؛ بحثت الحكومة الصهيونية عن إيجاد تمويل لتحسين المباني والمدارس في المستعمرات المحاذية لقطاع غزة، الواقعة في مرمى الصواريخ الفلسطينية، والتي تم تطويرها بحيث تصيب أهدافها بدقة وتوقع إصابات، بعد أن أكدت مصادر صحفية عبرية أنّ جيش الاحتلال والأجهزة الأمنية الصهيونية أعلنت يأسها الكامل وعدم قدرتها على التعامل مع معضلة الصواريخ الفلسطينية التي تُطلق من قطاع غزة.

وفي الوقت الذي لا يكلف ثمن الصاروخ الفلسطيني مبالغ ضخمة؛ فإن أثره المادي والاقتصادي على الكيان الصهيوني كبير جداً، لا سيما وأن أجهزة الأمن الصهيونية تقدر الكلفة الأولية لتحسين المباني في المستعمرات المحاذية لقطاع غزة بأكثر من واحد وعشرين مليون دولار أمريكي. واستناداً إلى معطيات صهيونية رسمية؛ فإن الصواريخ الفلسطينية التي أُطلقت منذ بداية سنة ٢٠٠٦ وحتى الآن؛ تسببت بخسائر مالية كبيرة للمصانع والشركات في تلك المستعمرات، قُدّرت بشكل مبدئي في مستعمرتين، بأكثر من